من وضع بن قال العراقي ولم اجد في كلام الخلاف المعضل عليه ويسمى
المعضل منقطعا ايضا ويسمى مرسلا عند الفقهاء وغيرهم كما تقدم في
نوع المرسل وقيل ان قول الراوي بلغني عن ابي هريرة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف
من العمل الا ما يطيق يسمى معضلا عند اصحاب الحديث نقله ابن الصلاح عن
الحافظ ابي نصر السجزي قال العراقي وقد اشتمل كلامه ان يكون الساقط
واحدا فقد سمع مالك من جماعة من اصحاب ابي هريرة كسعيد المقبري وابن
العجلان ومحمد بن المنكدر والجواب ان مالكا وصله خارج الموطا عن محمد
ابن عجلان لم يسمعه من ابيه بل رواه عن بكير عنه عجلان قال ابن الصلاح
وقول المصنف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا من قبيل المعضل

فائدة صنف بن عبد البر كتابا في وصف ما في الموطا من المرسل
والمنقطع والمعضل قال وجميع ما فيه من قوله بلغني ومن قوله عن
الثقة عنده مما لم يسنده احد وستون حديثا كلها مسندة من غير طريق
مالك الا اربعة احد لا يعرف احدها اي لا انس ولكنها في الناس والثاني
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اردف اعرابيا الناس قبله او ما شاء الله
من ذلك فكانه تعاضر اعرابيا امه والثالث قول معاذ اخر ما وصاني به
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضع رجل في الغرزان قال
حسن خلقك للناس والرابع اذا انشات بحرية ثم تشاءمت فتلك
عين غديقة واذا روى تابعي تابعي عن التابعي حديثا
وقفه عليه وهو عند ذلك التابعي مرفوع متصل فهو معضل
نقله ابن الصلاح عن الحاكم ومثله بما رواه مالك عن الاعمش عن الشعبي قال
بقال للرجل يوم القيامة علمت كذا وكذا فيقول ما علمته فيخم على فيه
الحديث اعضله الاعمش ووصله نفيل بن عمرو عن الشعبي عن انس
قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث قال ابن الصلاح
وهذا جيد حسن لان هذا الانقطاع بواحد منضما الى الوقف يشمل على

الانقطاع

الانقطاع باثنين الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك باستحقاق
اشد الاعضال اولى ثم قال ابن جماعة وفيه نظر اي لان مثل ذلك لا يقال
من قبيل الرأي فحكمه حكم المرسل وذلك ظاهر لا شك فيه ثم رايت عن شيخ
الاسلام ان لما ذكره ابن الصلاح محترزين احدهما ان يكون مما لا يجوز نسبته
الى غير النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يكن فمرسل الثاني ان يروي مسندا
من طريق ذلك الذي وقف عليه فان لم يكن فموقوف لاحتمال انه
قاله من طريق عنده فلم يتحقق شرط التسمية من سقوط اثنين فاكثر
قال الاولى قال شيخنا الامام السهمي خص التبريزي المنقطع والمعضل
بما ليس في اول الاسناد واما ما كان في اوله فمعلق وكلام ابن الصلاح
اعم الثانية من مظان المعضل والمنقطع والمرسل كتاب السنن
لسعيد بن منصور ومصنفات ابن ابي الدنيا **فروع احدها الاسناد**
المعنعن وهو قول الراوي **فلان عن فلان** يلتحق عن من غير بيان
للتحديث والاخبار والسماع **قيل انه مرسل كاصحاب الحديث والفقهاء**
والاصول انه متصل قال ابن الصلاح ادعاه المشترطون للصحيح
في تضاعيفه وادعى ابو عمر والداني اجماع اهل النقل عليه وكاد ابن عبد
البر يدعي اجماع ائمة الحديث عليه قال العراقي بل صرح بادعاء ذلك في
مقدمة التمهيد **بشرط ان لا يكون المعنعن بشر العين مدلسا**
وبشرط امكان بعضهم بعضا اي لقاء المعنعن من روى عنه بلفظ عن
فحينئذ فحكمه بالاتصال الا ان يتبين خلاف ذلك **وفي اشتراط ثبوت**
اللقاء وعدم الاكتفاء بامكانه وطول الصحبة وعدم الاكتفاء بثبوت
اللقاء **ومعرفته بالرواية عنه** وعدم الاكتفاء بالصحبة **خلاف** مهم من
لم يشترط شيئا من ذلك واكتفى بامكان اللقاء وعبر عنه بالمعاصرة
وهذا مذهب مسلم بن الحجاج ادعى الاجماع فيه في خطبة صحيحه وقال
ان اشتراط ثبوت اللقاء قول مخترع لم يسبق قائله اليه وان القول
السابع المتحقق عليه بين العلم بالاخبار قديما وحديثا انه يكفي ثبوت

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)